وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الفراهيدي

كلية الإعلام

مقرر الفصل الثاني

الاتصال السياسي

المرحلة الثانية للدراستين الصباحية + المسائية

اعداد

م. سماح محمد

٢٠٢٣ - ٢٠٢٤

مفردات الفصل الثاني لمقرر الاتصال السياسي

أولاً: مستويات الاتصال السياسي وعلاقتها بنشر المعرفة السياسية.

ثانياً: العوامل المؤثرة في الاتصال السياسي.

ثالثاً: خصائص النظام السياسي.

رابعاً: طبيعة النظام الإعلامي.

خامساً: الاستخدامات السياسية لشبكة الانترنت.

سادساً: المدونات السياسية.

سابعاً: الإعلام وعلم السياسة.

ثامناً: الإعلام و السياسية الدولية .

تاسعاً: الإعلام والدبلوماسية الشعبية.

عاشراً: السياسات الاتصالية والإعلامية في العالم المتقدم.

احد عشر: السياسات الاتصالية والإعلامية في العالم العربي.

اثنا عشر: تكنلوجيا الاتصال والتقنيات السياسية.

امتحان الفصل الثاني

أولاً: مستويات الاتصال السياسي وعلاقتها بنشر المعرفة السياسية.

بالنظر للطبيعة المعقدة للظاهرة الاتصالية فقد تعددت تقسيمات مستويات الاتصال، بحيث ارتبط تقسيم مستويات الاتصال بعدد الافراد المشاركين في عمليات الاتصال من جانب وهذا ما ذهب إليه تشارلز اريت، بينما ذهب آخرون إلى تقسيم مستويات الاتصال بحسب اتجاه الرسائل الاتصالية وموقع أطراف العملية الاتصالية في البناء الإداري أو السياسي، فيما ذهب آخرون إلى تصنيف قنوات الاتصال بحسب درجة الرسمية التي تحظى بها.

وهذه التصنيفات وإن كانت تستهدف الاتصال بصرف النظر على محتواه، فإنه يمكن تطبيق هذه التصنيفات عل الاتصال السياسي، حيث أن الاتصال السياسي يستخدم كافة أشكال وقنوات ومستويات الاتصال السائدة داخل المجتمع، ومن ثم يخضع في تصنيفه لمثل ما يخضع له تصنيف الاتصال بوجه عام، وأخيرا فإنه يجدر الاشارة إلى أن الظاهرة الاتصالية بتعقدها لا تقبل التصنيف الفاصل من حيث النتائج المترتبة على النشاط الاتصالي، فالعلاقة بين المستويات المختلفة لإيصال أقوى من أن يتم تقسيمها أو الفصل بينها.

❖ مستويات الاتصال السياسي حسب عدد المشاركين:

١-**الاتصال الذاتي:** وهو عملية شخصية بحتة يقصد بها اتصال الفرد مع نفسه، حيث يرتبط هذا المستوى الاتصالي بالبناء المعرفي و الإدراكي والشعوري للفرد ويشمل كافة العمليات العقلية، وذلك في محاولة لتنظيم إدراكه عن الاشخاص والاشياء والاحداث أو المعلومات والافكار والآراء باعتبارها منبهات أو مثيرات تتطلب منه استجابة ما في إتجاه ما، ومن هنا فإن الاتصال الذاتي سمة عامة بين جميع البشر وأساس تفاعلهم مع الآخرين ومع الظروف المادية والطبيعية والاجتماعية والسياسية من حولهم، وفي سياق هذا التفاعل يتولد المعنى والتفسير وتتم الاستجابة عن طريق العملية الإدراكية.

٢-**الاتصال الشخصي:** وهي العملية الاتصالية التي يتبادل خلالها شخصان أو أكثر رسائل شفهية وجسدية تساهم في استحداث وبناء علاقات فيما بينها، ويتيح هذا النوع

من الاتصال إمكانية التفاعل بين المرسل والمستقبل، وبالتالي تكون فرصة تأثير المرسل، أو القائم بالاتصال أكبر عن طريق تعرفه المباشر على درجة تأثير الرسالة وقدرته على تعديلها وتوجيهها لتصبح أكثر فاعلية وإقناعا.

وهناك نوعان من الاتصال الشخصي هما :

أ-الاتصال الشخصي المباشر الرسمي: يتم عن طريق الدوائر الرسمية المسؤولة، ويكون عادة مقصودا وموجها والغرض منه إقناع المتلقي بالفكرة المعروضة.

ب-الاتصال الشخصي الطبيعي: وهو يتم بين الافراد العاديين في حياتهم اليومية، ويشمل التعامل بين الاصدقاء والزملاء في العمل، وبالتالي فإن أطروحات الافراد في هذا الاتصال هي نتاج طبيعي لرؤيتهم للقضايا والموضوعات في المجتمع، وهو بذلك أكثر تأثيرا من الأول بحكم تلقائيته.

ويعد الاتصال الشخصي مصدرا مهما من مصادر المعلومات، كما أن له دور كبير في زيادة حجم تأثير وسائل الإعلام على الناس، وتتميز العلاقات في الاتصال الشخصي بأنها تقوم على جوانب عديدة سواء كانت سياسية أو إجتماعية أو إقتصادية أو غيرها، وتختلف العلاقة بحسب طبيعة انتماء الفرد والادوار المتوقعة منه في المجتمع، فانتماء الشخص إلى نظام سياسي معين أو حزب أو جماعة والدور السلوكي له في المجتمع يحكمان نوعية علاقة الافراد الآخرين به.

٣-الاتصال الجمعي: و يحتل هذا النوع من الاتصال مكانا وسطا بين الاتصال الشخصي والاتصال الجماهيري، ويتميز الاتصال الجمعي بالتفاعل بين أعضائه ووحدة الاهتمام والمصلحة و ارتفاع مستوى الوعي بين أفرده، وذلك مثل لقاءات المرشحين السياسيين مع الدوائر الانتخابية، حيث يظهر التأثير بطريقة مباشرة وهو ما يميز السلوك الجمعي.

ويمتلك هذا النوع من الاتصال بعض خصائص الاتصال المواجهي وذلك بسبب قلة عدد المتلقين للرسالة، وعادة ما يكون المشاركون فيه من ذوي ثقافة مشتركة ومرتبطون باتصال شخصي(وهذا الاتصال قد لا يكون محكم البناء)، كما أن له بعض خصائص الاتصال الجماهيري من حيث عدم تجانس الافراد الجمهور وإمكانية الاتصال بينهما عن بعد، اضافة إلى

إمكانية استقبال نفس الرسالة في أماكن متعددة باستخدام قنوات اتصالية قد تكون مكلفة ماديا مثل الهاتف أو الأفلام.

٤-**الاتصال الجماهيري:** وهو الذي يتم بواسطة وسائل الإعلام الجماهيرية (التلفزيون، الإذاعة، الانترنت)، ويتميز بقدرته على توصيل الرسائل في آن واحد وبسرعة فائقة إلى جمهور عريض غير معروف لدى القائم بالاتصال من المتلقين المنتشرين متباينين الاتجاهات والمستويات، وهذا النوع من الاتصال هو اتصال خطي في اتجاه واحد، حيث ينعدم إحساس القائم بالاتصال برجع الصدى أو التغذية العكسية المباشرة، لذلك فإن رجع الصدى يعد عملية مؤجلة ال يمكن قياسها بشكل فوري.

❖ مستويات الاتصال السياسي من حيث اتجاه الرسالة

١-**الاتصال الصاعد:** وفيه تتجه الرسائل الإعلامية من المستويات الأدنى إلى المستويات الأعلى حسب طبيعة التنظيم السياسي في المجتمع، ويوفر هذا المستوى من الاتصال الكثير من المعلومات الضرورية وغير الضرورية للمستويات العليا في التنظيم الإداري والسياسي، كما ويستخدم هذا المستوى الاتصالي في التعرف على ردود الافعال تجاه القرارات السياسية والتعرف على اتجاهات الرأي العام، فيما تعتبر كفاءة هذا المستوى من الاتصال دليل عل حيوية وفاعلية النظام السياسي في المجتمع، ففي المجتمعات الديموقراطية يتطلب الامر وجود قنوات اتصال صاعد فاعلة حتى يمكن متابعة آراء الناخبين واتجاهاتهم، وأخيرا فإن مستويات الاتصال الشخصي والجمعي والجماهيري تسهم في هذا النوع من الاتصال عن طريق الشكاوى والتقارير واللقاءات المفتوحة بين القيادات السياسية والمواطنين والندوات والمظاهرات ومقالات الرأي وغيرها.

٢-**الاتصال الهابط:** وهو اتصال من أعلى إلى أسفل، كالاتصال من رؤساء الانظمة السياسية إلى وزرائهم ومرؤوسيهم أو من مستوى سياسي أعلى إلى مستوى سياسي أدنى، ويعد هذا النوع من الاتصال الاكثر شيوعا حيث يتم عن طريقه نقل القرارات الرسمية والتوجيهات والاخبار والمعلومات من صانعي السياسة الرئيسيين إلى مرؤوسيهم لتنفذيها وتعميمها على

مختلف الجهات الاخرى الادنى مستوى، وذلك عبر تسلسل هرمي من القيادة إلى القاعدة، وبهذا يتم خدمة السلطة السياسية.

٣-الاتصال الأفقي: ويكون بين المستويات السياسية التي تقع في نفس المستوى مثل الاتصال بين وزراء الحكومة أو الاتصال بين أفراد الجمهور، ويهدف هذا الاتصال إلى التعاون والتنسيق وتبادل الاخبار والمعلومات والافكار حول مختلف الموضوعات السياسية وحل المشكلات وتبادل وجهات النظر والخب ارت بين المسؤولين من المستوى نفسه أو الجماعات الحزبية أو الافراد، وغالبا ما يكون هذا الاتصال شفويا وبطريقة مباشرة دون أي تعقيدات، وذلك عن طريق اللقاءات اللقاءات وتبادل الزيارات والاجتماعات وغيرها.

❖ مستويات الاتصال السياسي حسب رسمية القنوات

١-قنوات الاتصال الرسمية: وتتم عادة في إطار تنظيم معين يسير وفق أساليب وإجراءات وقواعد رسمية محددة وموثقة، ويكون سير المعلومات هنا بما يتماشى والتنظيم الرسمي للسلطات والاختصاصات والوظائف العامة للنظام السياسي، ويسير الاتصال الرسمي من أعلى إلى أسفل أو العكس أو بشكل أفقي، فيما يقصد بالرسمي هنا المؤسسات حكومية أو شبه حكومية أو تحت تأثير ونفوذ الحكومة مثل (التلفزيون، الاذاعة، الصحافة،...) .

٢-قنوات الاتصال غير الرسمية: وهي لا تخضع لقواعد وإجراءات وقوانين سياسية مثبتة ورسمية كما هو الحال في الاتصال الرسمي، ويتم غالبا الاتصال هنا عبر قنوات خارجة عن القنوات الرسمية وعن طريق مستويات اجتماعية وسياسية مختلفة متخطيا بذلك خطوط السلطة السياسية، وقد يكون هذا الاتصال غير الرسمي عبر جماعات داخل تنظيم معين مثل جماعات الضغط والاحزاب أو عن طريق جماعات خارج التنظيم من خلال الاتصالات الشخصية واللقاءات والاجتماعات غير رسمية.

ويقصد بـ المعرفة السياسية ذلك المستوى المعين من المعرفة والمعلومات والمفاهيم والحقائق السياسية التي ينبغي أن يمتلكها الفرد حتى يتسنى له التعامل مع القضايا والمشكلات التي تواجهه بأسلوب يتسم بالوعي، فيما يذكر أن المعرفة السياسية يتم تعريفها على أنها معلومات في السياسة يخزنها الناس على المدى الطويل، وعادة ما تكون هذه المعلومات متنوعة خاصة في أثناء الحملات الانتخابية والتي يتحصل الجمهور عليها عن طريق المناظرات، والاعلانات والبيانات .

ثانياً: العوامل المؤثرة في الاتصال السياسي.

يُعد الاتصال السياسي، بكافة مفاهيمه المعروفة، حلقة الوصل بين المواطن والنُّخب السياسية وصُناع القرار في الدولة؛ وعلى هذا فإن للمواطن الحق في إيصال احتياجاته ورغباته ومطالبه إلى الحكومة والعاملين في المجال السياسي بشكل عام، وبالمقابل فإن هناك حاجة ماسّة للسياسيين والحكومة لتوصيل القرارات والرؤى إلى المواطن والحصول منه على الدّعم، وقد كانت أبحاث الاتصال السّياسي تنصب على دراسة تواصل الحكومات مع الناخبين، لتتطور بعد ذلك إلى دراسة تبادل الحوار السياسي بين الأغلبية والمعارضة؛ ومع الوقت اتسعت لتشمل دراسة دور وسائل الإعلام في صناعة الرأي العام، أما الآن فقد أصبح مفهوم الاتصال السّياسي يشمل "دراسة دور التواصل في الحياة السّياسية بمعناها العام، بما في ذلك وسائل الإعلام واستطلاعات الرأي والتسويق السياسي والدعاية، مع الاهتمام بشكل خاص بالفترات الانتخابية، وعليه يمكن اعتبار التواصل السّياسي بأنه كل تواصل موضوعه السياسة.

أخيرا فإن اختلاف أنظمة الحكم وتوجهاتها نحو وسائل الإعلام وأتساع قاعدة المشاركة في اتخاذ القرارات أو انحسارها ومستوى الديموقراطية في الدول، بالإضافة إلى اختلاف القوانين المحددة لدور وسائل الإعلام والحاكمة الطريقة عملها، كل هذه العوامل وغيرها أثرت في الاتصال السياسي، كما أن مفهوم الديموقراطية في النظم الإعلامية المختلفة ذو طابع جدلي نتيجة للتفسيرات المختلفة لتطبيقاته، والتي تتمثل في التعددية والتنوع واختلاف السياقات الاجتماعية والسياسية التي يعمل في إطارها، بالإضافة إلى الخلافات الحادة على مفهوم الحرية في دساتير النظم المختلفة، حيث أن كل جهة أو طرف أو مؤسسة أو غيرها تتجه نحو التفسير الذي يعبر عن مصالحها ويحفظها.

ثالثاً: خصائص النظام السياسي .

يعد المناخ السياسي السائد في المجتمع وخصائص و من العوامل الهامة والمؤثرة في الاتصال السياسي، والذي يمثل رؤية السلطة السياسية لدور المواطن ومدى توافر التنظيمات الحزبية والشعبية والمجالس النيابية المختلفة، بالإضافة لرؤية السلطة للنظام الإعلامي، لهذا فأن المشاركة التي تمارس في المجتمعات الغربية ترتبط بالاطار الدستوري والمؤسسي ، والذي يشمل التعدد الحزبي ، حرية الثقافة، البرلمان وأجهزة الحكم المحلي وغيرها.

المشاركة التي تمارس في المجتمعات الغربية ترتبط بالاطار الدستوري والمؤسسي، والذي يتضمن التعدد الحزبي ، حرية الثقافة ، البرلمان والأجهزة الحكومية وغيرها.

فالأحزاب السياسية تقوم بدور مهم في تحديث المجتمعات وترشيد ممارسات السلطة السياسية وجعل المجتمع أكثر قابلية للمشاركة في صنع القرارات العامة وزيادة دور الرأي العام ، وكلما تعددت الاحزاب زادت الفرص لاختيار برامج وسياسات متباينة ، حيث يسعى القائمين على هذه حزب للحصول على تأييد الاغلبية من أفراد المجتمع لبرامج والسياسات في الانتخابات العامة ، حتى يتمك من تولي السلطة التي تتيح له تنفيذ برنامجه الانتخابي .

ويمكن تعريف النظام السياسي بانه مجموعة من المؤسسات المختلفة المنشأة سياسيًا، لضمان التوزيع الحر والعادل للموارد داخل مجتمع. حيث تشكل الحكومات عدة مؤسسات مثل القضاء والبرلمان والأجهزة الحيوية الأخرى للمساعدة في إدارة شؤونها.

كل مؤسسة لها دور تلعبه بشكل مختلف عن البقية، وبالتالي، فإن تعريف الهيكل السياسي هو علاقة العمل بين هذه المؤسسات المختلفة ، وكيف تختلط لتحقيق أهداف الحكومة.

تتشكل الأنظمة السياسية بأهداف معينة، مثل تحديد من سيكون القادة، وأدوارهم، والمسؤوليات الحاسمة، من أهم خصائص النظام السياسي أنه يتمتع باحتكار استخدام القوة المشروعة للسيطرة على المواطنين وإدارة شؤونهم، كما أن لديها القدرة على اقتراح وتنفيذ السياسات التي تعود بالفائدة على شعبها.

يتميز النظام السياسي بالخصائص الاتية:

١- امتلاك النظام السياسي سلطة عليا في المجتمع ، ومن ثم تكون قوانينه وانظمته وقراراته ملزمة للكافة .

٢- تحكم علاقات عناصر النظام السياسي قواعد قانونية وسياسية ، ومن ثم فهو يتمتع باستقلال ذاتي نسبي اكثر من اي نظام فرعي اخر من انظمة المجتمع.

٣-يكون تأثير النظام السياسي في المجتمع ، اكثر من اي نظام فرعي اخر.

٤- يتفاعل النظام السياسي مع النظم الفرعية الاخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كونها البيئة التي يتحرك فيها وعلى اساسها.

رابعاً: طبيعة النظام الإعلامي.

لقد أصبحت وسائل الاتصال أحد المكونات الأساسية للجهاز السياسي للدولة المعاصرة، حيث تستخدم كأداة للبناء والتحول الحضاري والسياسي، كما وتعمل على ربط الجماهير وتنويرها بحقائق التحول وتسهم في دعم جهود وتوجيهات الدولة والقيام بالوحدة الوطنية وتوسيع آفاق المواطن ودفعه نحو المشاركة السياسية ونقله من المحليات الإقليمية الضيقة إلى آفاق قومية وعالمية.

وتقوم وسائل الإعلام بتوسيع الحوار بين الساسة والمحكومين وتعريف الأفراد بالسياسات والإجراءات الرسمية، كما أنها تعمل على نقل تصوراتهم للسلطة الحاكمة، إلا أن نظرة الدولة إلى وسائل الاتصال تتباين بحسب طبيعة وفلسفة النظام السياسي القائم وموقفه من وسائل الاتصال وتصوره لوظيفتها ودرجة الحرية الممنوحة لها، حيث تخضع وسائل الإعلام والاتصال لمجموعة من العوامل والضغوط والقوانين المتمثلة بالدستور والقوانين الحكومية، ومن أبرزها قانون المطبوعات وقانون الملكية الفكرية – التي تكفل الحقوق والحريات أو تقوم بتقنين التراخيص أو تفرض الرقابة والقوانين واللوائح المنظمة للمؤسسات الإعلامية، ولكن هناك عوامل في وسائل الإعلام تؤثر على المضمون الإعلامي فيها وطبيعته، وأهمها نمط الملكية ومصادر التمويل ونمط الفكر الإداري والتنظيمي الذي تتبناه المؤسسات الإعلامية وتوجهات السياسة التحريرية

ومستوى تأهيل القائمين عليها ونمط العلاقة بين القائم بالاتصال ومصادر المعلومات والأخبار، بالإضافة إلى تقنيات الاتصال المتاحة في المجتمع، وأسلوب معالجة الأخبار والمعلومات، حيث أن النظام السياسي يسعى للتأثير على كل ما سبق من العوامل لتخدم أهدافه ومصالحه.

كما أن تأثير العملية الاتصالية يتوقف في الأساس على أداء وكفاءة عناصر الاتصال، كما أنه وعلى ضوء ما يتوفر لدى القائم بالاتصال من مهارات وكفاءات في الأداء يتوقف مصير العملية الإعلامية برمتها، ومن أهم العوامل الفاعلة التي تؤثر على الكفاءة الاتصالية والأداء المهني للعاملين بالمؤسسات الإعلامية هي مستوى المعلومات المتوفرة لديهم، التجارب العملية، مواقفهم إزاء المواضيع السياسية المطروحة، مدى علاقاتهم بالمؤسسة الإعلامية وتوجهاتها السياسية وتصورهم للجمهور المتلقي، حيث كلما زادت نسبة الاتفاق بين القائم بالاتصال والجمهور حول ما يطرح من أفكار ومواضيع زاد الفهم المشترك بينهما، وكلما صممت الرسالة لتلائم خصائص وظروف المجتمع وتلبي احتياجاته وتتفق مع المستوى الإدراكي والقيمي له كانت أكثر تأثير فيه، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار أن ما سبق من عوامل تختلف من مجتمع إلى آخر ومن وسيلة إلى أخرى وفقا لفلسفة الاتصال وسياسته السائدة مدى الحرية الممنوحة للإعلام، ومن نمط ملكية إلى آخر ووفقا لتوجهات الجهة القائمة على الملكية وتصوراتها حول طبيعة الدور السياسي الذي يجب أن تمارسه وسائل الاتصال في المجتمع.

خامساً: الاستخدامات السياسية لشبكة الانترنت.

ارتبطت شبكة "الإنترنت" في أذهان عدد كبير من الافراد ممن يزيد عمرهم عن الأربعين بانتفاضات التغيير الشعبية التي اثرت على العملية السياسية في عدد من كبير من الدول العربية في السنوات الأخيرة في دول ما يطلق عليه "الربيع العربي"، فقد استخدم الافراد اثناء الاحتجاجات مواقع التواصل الاجتماعي لنشر أفكارهم وترتيب مظاهراتهم والتعبئة السياسية بشكل عام، تلك واحدة من تأثيرات تطور الشبكة العنكبوتية الدولية قبل ربع قرن، لكن تطور مواقع التواصل الاجتماعي مثل "فيسبوك" و"تويتر" في العقد الأخير كان له الدور الأكبر.

ربما يعود تأثير الإنترنت على السياسة إلى ما قبل ذلك العقد، لكنه كان تأثيرا مثل تأثير تلك الأداة الإلكترونية على بقية نشاطات البشر من أعمال وتعليم وغيره، لكن تبعات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي أو الانترنت بشكل عام في السياسة غيّرت كثيرا من شكل "التعبئة الجماهيرية" و"تشكيل الرأي العام، ولنأخذ موقع تويتر مثالا.

حين انطلق موقع تويتر للتواصل الاجتماعي عام ٢٠٠٦، تعامل الناس معه على أنه ساحة للمشاهير للتواصل مع متابعيهم من المعجبين والمهتمين برسائل قصيرة بشأن ما يفعلون وما يشعرون، لكن سرعان ما تحول الموقع إلى وسيلة للتواصل عبر الرسائل القصيرة بين الملايين حول العالم، ليصل عدد مستخدميه المسجلين عام ٢٠١٢ إلى نصف مليار شخص، يرسلون ٣٤٠ مليون تغريدة يوميا، أمام هذه القدرة "التواصلية" الهائلة أصبحت كل المنافذ الإعلامية والمؤسسات والشركات والهيئات لها حسابات على تويتر تبث عليها أخبارها، وتستشف ردود الفعل عليها من التعليقات وتقيس الاهتمام بها من عدد المتابعات و"إعادة التغريد".

لذلك فأن مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت أداة فعالة جدا للسياسيين للتواصل مع الجمهور، ليس فقط بتوجيه الرسائل إليه، بل أيضا من أجل "جس نبض" ذلك الجمهور من التعليقات والردود، ولا يكاد رئيس دولة أو حكومة أو وزير إلا وله حساب على تويتر دون أن يعني ذلك تحول السياسة إلى عملية "افتراضية" تتم في فضاء الشبكة العنكبوتية الدولية بل فقط للاستعاضة بالأنترنت عن الندوات والمؤتمرات وورش العمل.

سادساً: المدونات السياسية.

يمكن تعريف المدونة بانها عبارة عن صفحة ويب على شبكة الأنترنت تظهر عليها تدوينات (مدخلات) مؤرخة ومرتبة ترتيبا زمنيا تصاعديا ينشر منها عدد محدد يتحكم فيه مدير أو ناشر المدونة، كما يتضمن النظام آلية لأرشفة المدخلات القديمة، ويكون لكل مداخلة منها

مسار دائم لا يتغير منذ لحظة نشرها يمكِّن القارئ من الرجوع إلى تدوينة معينة في وقت لاحق عندما لا تعود متاحة في الصفحة الأولى للمدونة، كما يضمن ثبات الروابط ويحول دون تحللها.

ويعود تاريخ ظهور المدونات السياسية بمنتصف التسعينات من القرن العشرين بتحديد في عام ١٩٩٧ وكان (جون بارغر) اول من صاغ هذا المصطلح الا ان المدونات لم تنشر على شبكة الانترنت الا بعد عام ١٩٩٩ حيث بدأت خدمات الاستضافة في السماح للمستفيدين بأنشاء المدونات الخاصة بهم بصورة سريعة سهلة نسبيا وذلك عندما (بيرا لابس) برنامج خاص لتدوين وجعله مجاني لمستخدمي الانترنت من ما أتاح لأي فرد الدخول الى موقع (www.blogger.com) وينشأ مدونة خاصة به بأقل من عشر دقائق وبتكلفة منخفضة جدا فكل ما يتطلبه الامر هو اختيار اسم المستخدم وتحديد كلمة المرور ثم يختار المصمم التصميم الذي يناسبه من التصميمات المتاحة، وتعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هي السبب الرئيسي وراء تحول الافراد الى ظاهرة التدوين على شبكة الانترنت حيث اتجه البعض الى المدونات لسببين اساسين هما :-

١- التعبير عن مشاعرهم تجاه الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر ٢٠٠١

٢- الوصول الى المعلومات التي تحجبها عنهم وسائل الاعلام التقليدية

وبحلول عام ٢٠٠٤ اصبح التدوين هو الاتجاه السائد وأصبحت المدونة ظاهرة عامة لعديد من مستخدمي الانترنت الى قاعدة المدونين واراء المدونات.

❖ **أنواع المدونات**

هناك ثلاثة أنواع للمدونات الرئيسية هي :-

أولا :- المرشحات

هي مدونات تتضمن في الغالب ملاحظات وتقييمات للأحداث العامة والخارجية بصورة موسعة ويكون مضمونها في الاغلب مضمون سياسي.

ثانيا : الصحف الشخصية

ويميل هذا النوع الى الطابع الشخصي ويعرض من خلالها المدون اراده و افكاره واتجاهاته ومشاعرة الخاصة

ثالثا :- مدونات المعرفة

وهي نوع من المدونات تركز على ابداء ملاحظات وتعليقات بخصوص احدى الموضوعات العلمية او احدى المشروعات او المنتجات.

❖ **التدوين السياسي**

تحولت المدونات في وقت قصير جدا من كونها احدى التطبيقيات البرمجية البسيطة لتصبح أداة اتصالية هامة في التعليم والادب والعلم والسياسية حيث يرى البعض ان المدونات هي نوع من أنواع المشاركة السياسية المباشرة وشكل جديد لتعبير السياسي كما انها تمتلك القدرة على تشكيل طريقة معالجة الاعلام للأحداث السياسية ويعد التدوين ظاهرة سياسية وانه جاء كرد فعل سياسي.

فشبكة الانترنت تتيح تفاعل بين الأفراد كما يعد الفضاء الافتراضي احدى الأماكن الهامة التي يعبر من خلالها الافراد عن اراءهم السياسية التي حرموا منها بشكل او بأخر من خلال تكوين مجتمعات افتراضية خاصة بهم تسعى لأقامه جسور بين الاتصال الجماهيري والاتصال الشخصي ويؤدي الانترنت دورا مميزا في العملية السياسية في ظل اعتماده على نموذج اتصالي تفاعلي يمكن ان يسهم في دعم فكرة تبادل الآراء والمعلومات ووجهات النظر بشكل متكافئ بين اطراف أي عملية سياسية، وبتالي فأن بأماكنها أن تؤدي دورا اكبر في دعم فكرة الممارسة الدمقراطية للحقوق المواطنة من خلال ما توفره من قدرة على التواصل بين افراد مختلفين عبر الفضاء الالكتروني الذي وفرته شبكة الانترنت.

كما ان المدونات تعتبر مصدر متجدد للآراء والتعليقات والتحليلات السياسية ووسيلة لتمكين الأصوات الجديدة سواء من المدونين او السياسيين من التحكم في مرور المعلومات وتداولها وتستمر المعلومات قضايا السياسية من خلال التوجهات السائدة في الراي العام ووسائل

الإعلامية التقليدية وقضايا التي تشغل الافراد سواء على المستوى المحلي او الدولي، ففي الدول الغير ديمقراطية يساعد الانترنت على كسر الطوق الإعلامي المفروض على بعض الجماعات السياسية حيث بدأ المعارضون يستخدمون الانترنت كوسيلة أساسية في دعم قضاياهم والتعبير عن اراءهم مما دفع البعض الى الاعتقال لان التكنلوجيا الحديثة مثل الانترنت أصبحت عدو للأنظمة التي تنتهك حقوق الانسان.

ان المدونات أصبحت تؤثر على الاتصال السياسي كوسائل الاعلام التقليدية وتساهم في ترتيب أولوياتها ووضع اجندتها الخاصة فنتيجة بما تتيحه المدونات من سهولة وسرعة فالاتصال اصبح بأماكنها تحقيق الصدق الاخباري لكثير من الاحداث والوقائع السياسية وغير السياسية واصبح لدى المدونين القدرة على نشر أي حدث فور وقوعه وحتى قبل ان يصل لوسائل الاعلام التقليدية مما دفع لعض المؤسسات الصحفية والإعلامية لاستئجار بعض المدونين لتزويدهم بمحتوى الاخباري.

وخلاصة القول فأن المدونة تعتبر مكان ملائم لتعبير السياسي لجانب كونها وسيلة لتداول الاخبار ونقلها بسرعة بل ونقل صورة واضحة للأحداث بناء على روايات حقيقية من شهود العيان بالصوت والصورة الحية في بعض الأحيان من ما جعلها منبر لمناقشات السياسة خاصة بالنسبة للأفراد لا يجدون وسيلة فعلية لتعبير عن انفسهم.

سابعاً: الإعلام وعلم السياسية

يُعد هذا المحور من اهم الموضوعات المطروحة الآن في خضم الأخبار المتعاقبة عن المنطقة والعالم هي العلاقة المتداخلة بين الإعلام والسياسة وكيف أصبح الإعلام مُسّيساً متخلياً عن مهنيته والأدلة على ذلك كثيرة، خاصة فيما نشاهده في الغرب من سيطرة الأحزاب الليبرالية، التي أصبحت متجهة لأقصى اليسار، على الإعلام وأصبحت السياسة تدور حول الإعلام والرأي العام وكيفية توجيهه والتلاعب به، فما هي العلاقة بين الإعلام والسياسة وهل السياسة تقود الإعلام أم العكس؟ وهل هناك حقيقة في القول إن من يملك الإعلام يسيطر على السياسة لأن المعلومة قوة ومن يملك المعلومات يسيطر على الحكم ويفرض رؤيته على العالم؟

توجد علاقة واضحة و مؤكدة بين الاعلام و السياسة ، فهما مرتبطان ببعضهما البعض منذ عملية النشأة بل و متطوران بشكل مطرد ،أي حيث توجد السياسة يوجد الاعلام و لا إعلام بغير سياسة ،حيث أن القرن الواحد و العشرين هو عصر تطور وسائل الاعلام و الاتصالات وثورة المعلومات وكل عصر له قضايا العصر و سياساته، لقد كان الإعلام خاضعاً للسياسة ولكن بعد تطور وسائل الإعلام المختلفة، أصبح الإعلام هو المحدد الرئيسي للسياسة فهو يحدد الرؤية العامة وممكن أن يتسبب في فوز أو إسقاط حزب أو رئيس.

ومن أهم العوامل التي أدت إلى هذه السيطرة هي نظريات التسويق السياسي، خاصة نظرية وضع الأجندة والغرس الثقافي، فنظرية الغرس الثقافي تركز على الدور القوي والكبير لوسائل الإعلام خاصة التلفزيون في تشكيل المعتقدات والأفكار والسلوك، فمع التكرار، ومع مرور الوقت والمشاهدة المكثفة، ممكن أن تقود إلى تبني الجمهور رؤية للعالم مشابهة لتلك التي يقدمها الإعلام.

أما نظرية وضع الأجندة فهي وضع الأولويات الإخبارية بتغطية أحداث معينة، مما يشكل واقعاً سياسياً في أذهان الجمهور، وبالتالي هنا الإعلام لا يقوم بإخبار الجمهور بما يفكر فيه، ولكن أخبره بما يجب التفكير فيه لأنه منح أهمية كبيرة لموضوع ما على حساب مواضيع أخرى.

وللتصدي لهيمنة الأحزاب الليبرالية/اليسارية على وسائل الإعلام والتي تفرض أجنداتها على الساحة السياسية، أطلقت شركات إعلامية محافظة في الولايات المتحدة الأميركية قنوات إخبارية مثل:One America News Network و Newsmax TV .

ثامناً: الإعلام و السياسية الدولية .

توجد علاقة وثيقة بين الاعلام والسياسة الدولية فلا توجد سياسة دولية بدون إعلام ولا إعلام بدون سياسة دولية، فحينما يوجد الإعلام فلابد من وجود السياسة الدولية، فالتاريخ يقدم لنا ادلة واضحة على صدق هذه المقولة حيث يمكن للإعلام ان يكشف العديد من جوانب العمليات السياسية الدولية والتي تحدث في شتى المجتمعات بما يؤدي الي اثراء المعرفة السياسية الدولية فالعلاقة بينهما هي علاقة متغيرة وترتبط بالتحولات والتغيرات التي تحدث في الإعلام

والسياسة وفي الجوانب المختلفة للحياة في المجتمعات الانسانية فأي تحول في المجال السياسي الدولي لابد وان يكون له اثره على الإعلام وبالمثل فان التغيرات الاعلامية تؤثر علي السياسة بمستوياتها ومجالاتها المختلفة ، ولقد عبر "الموند" في عبارته الشهيرة "كل شئ في السياسة اتصال عن ماهية الادوار والوظائف المتعددة التي تقوم بها وسائل الاتصال في خدمة النظام السياسي لدرجة تجعل من الصعب علي النظم السياسية ان تتعايش من دون الاعتماد على وسائل الاعلام ،وهكذا فان الإعلام لم تعد اداة تابعة للعمل السياسي فحسب وانما اصبح يدخل في صميم العمليات السياسية الخارجية منذ بدايتها وحتى نهايتها ، بعبارة اخرى اصبح الإعلام يدخل بالاساس في نسيج العمل السياسي الخارجي بمستوياته واشكاله المختلفة واصبحت وسائل الإعلام فاعلا اساسياً في المشهد السياسي الدولي اذ انها تمتلك قوة سياسية مؤثرة تتركز في قدرته علي تشكيل رؤيتنا للعالم الذي يحيط بنا وفي تشكيل تفكيرنا عن العالم ومما زاد من قوة وسائل الإعلام ان الاحزاب والقوى السياسية وجدت نفسها مجبرة على تشكيل وسائلها وتصوراتها السياسية بما يتناسب مع وسائل الاعلام المعاصرة الامر الذي كان له تأثيره في المدركات والتصورات الجماهيرية وفي العملية السياسية ذاتها، لذلك فقد ازداد تأثير وسائل وسائل الإعلام في صنع القرارات والسياسات الدولية ،اذ تشهد الايام الحالية مؤشرات بنائية قوية على تجسيد العلاقة الارتباطية بين الإعلام والسياسة وترسخ في الوقت ذاته مبدأ الاعتماد المتبادل فيما بين البنى الاعلامية والبنى السياسية الدولية في المجتمع كما اشتركت وسائل الإعلام في الحروب النفسية والعسكرية كأداة رئيسية من ادوات المعركة واصبح من يملك الاعلام يملك الغلبة في شتي مجالات الحياة .

تاسعاً: الإعلام والدبلوماسية الشعبية.

تشهد دول العالم انتشاراً واسعاً وتطوراً سريعاً في وسائل الاتصال والاعلام المختلفة، ولا شك ان ذلك لم يكن له أن يتأتى لولا وجود تلك الثورة التكنولوجية الكبيرة والتي طالت معظم دول العالم على حد سواء.

ولا يخفى على أحد ابدا ذلك الدور الكبير الذي تلعبه تلك الوسائل الاعلامية في عصرنا هذا على مختلف الاصعدة وفي شتى المجالات اذ " اسفرت التغيرات المتلاحقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في محال العلاقات الدولية عن القاء مزيد من التبعات على

الوسائل المرئية والمسموعة والمقروءة وتعاظم دورها في تغطية كثير من الاحداث العالمية والمحلية على نحو دفع كثيرا من الشعوب الى تقييم علاقتها وسياستها مع بعضها البعض سلبا او ايجابا.

ومن بين تلك الجوانب الكثيرة والتي يتم استخدام الوسائل الإعلامية فيها جانب العلاقات بين الدول وطريقة التواصل فيما بينها واسلوب تسويق الافكار والآراء المتنوعة في مختلف القضايا، وقد اشارت الدكتورة همت حسن الى ذلك في جانب ما اعقب التطور في مجال الاتصالات وزيادة مشاركة الشعوب اذ قالت " كان من نتاج ثورة الاتصالات وزيادة مشاركة الشعوب في رسم السياسات واتخاذ القرارات وكذا التغير الجذري الذي حدث مؤخرا في العلاقات الدولية انتج نوعا جديدا . من التفاعل بين الاعلام والعلاقات الدبلوماسية واصبحت الاحداث الاعلامية مرغوبة الاستخدام كتقنية دبلوماسية في مجالات متعددة اثناء المعاوضات الرسمية أو في نهاية.

المفاوضات لكسب التأييد الشعبي، كما تستخدم في عملية صنع السلام او بعد مرحلة منها، أو قبل الانتقال الى مرحلة اخرى، ويكون ذلك واضحا في ظروف عديدة كما يحدث فيها نجاح المفاوضات بين الحكومات حيث يحتفل القادة والدبلوماسيون مع الجمهور في آن واحد.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا ذلك الدور الكبير الذي تضطلع به وسائل الإعلام في عملية التواصل ما بين الشعوب وخصوصا فيما يتعلق بالعلاقات الدبلوماسية المختلفة، ولا يخفى على احد ذاك النوع الجديد من تلك الدبلوماسية والذي اصطلح على تسميته ب (الدبلوماسية الشعبية (كناية عن الدور الكبير الذي تقوم به الشعوب بشكل او بآخر في عملية التبادل والاتصال مع الشعوب الأخرى باستخدام وسائل متنوعة من ابرزها واخطرها على الاطلاق السلاح الاعلامي.

عاشراً: السياسات الاتصالية والإعلامية في العالم المتقدم.

تعد فترة الحرب الباردة مرحلة جوهرية في تطور النظام الاتصالي والإعلامي الدولي، لأنها شهدت اندماج مكونات النظام الأساسية: التكنولوجية والسياسة الاقتصادية والثقافية والنفسية في كتلة واحدة وظفتها الأطراف المتصارعة لخدمة أهدافها الاستراتيجية في الصراع، فقد ساعدت

تكنولوجيات الاتصال، التي كانت في حد ذاتها أحد مجالات التنافس والصراع بين الدول الكبرى، على تدويل الاقتصاد، وظهور الاقتصاد العالمي، وإلى تحول النظم الرأسمالية من مرحلة المجتمعات الصناعية إلى مرحلة ما بعد التصنيع، وظهور مجتمعات المعلومات، أو المجتمعات المتقدمة ذات الاقتصادات القائمة على "صناعة المعلومات والخدمات" وأدى الاندماج التكنولوجي/الاقتصادي، والاندماج التكنولوجي/العسكري، والتكنولوجي/السياسي في مجالات الاتصالات المختلفة إلى إصرار الدول المتقدمة على عدم المساس بأوضاع النظام الاتصالي الإعلامي الدولي في جوانبه السياسية والقانونية والثقافية، وعدم قبول فكرة التعديل والإصلاح لجعله نظاما دوليا أكثر عدالة وتوازنا لمصلحة دول الشمال والجنوب، وهو ما حول أوضاع هذا النظام إلى إحدى قضايا الصراع الأساسية في النظام الدولي في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، كما شهدت هذه الحقبة ذروة عمليات الضبط الاجتماعي والسيطرة على العقول، والاختراق المباشر وغير المباشر لتوجهات الدول النامية السياسية والاقتصادية والثقافية لدمجها كتوابع في النظام الرأسمالي العالمي.

مصطلحان رئيسان تقوم عليه نظم الاعلام والسياسات الاتصالية في العالم المتقدم هما :

١ – مجتمع السوق

٢ – مبدأ المشاركة

وهما مصطلحان متممان لبعضهما ومنها تستنبط كثير من المفاهيم الاعلامية السائدة في هذه المجتمعات . ومعنى مجتمع السوق هو ان المجتمع يمثل سوق حرة للأفكار والفلاسفة الليبراليون الذين اسسوا لهذا المصطلح في مجتمعات

يقولون ان المجتمع لابد ان يكون بمثابة السوق الحرة للأفكار .

ومعنى المشاركة ان المواطنين هم أعضاء مشاركون في العملية الديمقراطية، ومن طرائق مشاركتهم الفاعلة ظمأن حريته في التعبير عن كل حالة علاقة بحياتهم الخاصة وكل حالة علاقة بشؤون المجتمع الذين يعيشون فيه بالوسائل التي يريدونها، ونلاحظ هنا ان هذين المصطلحين بينهما تشابه وتدرج، فأما التشابه فهو في ان السوق الحرة للأفكار تعني حرية التعبير ، وهذه الحرية هي نوع من المشاركة في العملية الديمقراطية، واما التدرج فأن المشاركة لا

تكون فاعلة الا اذا استقت مصادرها مما يعرض في هذه السوق من افكار واراء ووجهات نظر مختلفة او مثقفة ، وفي هذين المصطلحين اشتقت كثير من المفاهيم الاعلامية فمن المصطلح الأول وهو "مجتمع السوق" تبنت السياسات الاتصالية نظماً اعلامية تكفل حرية تدفق المعلومات لهذا السوق "المجتمع" ومن ابرزها رفع القيود الحكومية عن حرية تملك الأفيال المسائل التعبير المختلفة فكانت هناك الملكية الحكومية عن حرية تملك الافراد لوسائل التعبير المختلفة، فكانت هناك الملكية الشخصية لمؤسسات الاعلام والملكية المختلطة ، وغيرها من انواع الملكية التي منحت المواطنين حق التعبير وحرية الكلمة ورفع الرقابة عن النشر في حدود ضيقة جداً .

ومن مبدأ المشاركة ظهرت مفاهيم اعلامية وتربطه بوظائف وسائل الاعلام في المجتمعات الديمقراطية او العالم المتقدم مثل مراقبة وسائل الاعلام للحكومة والمسؤولين ومحاسبتهم لتحقيق الصالح العام للمجتمع ، والتنشئة السياسية وهي وظيفة رئيسة من وظائف الاعلام في النظم الديمقراطية ، التنشئة الاجتماعية وغيرها من الوظائف التي تؤديها رسائل الاعلام كنوع من المشاركة في العملية السياسية، وهناك مجموعة من الحقوق تخول الفرد القائم بالاتصال والمؤسسة الاعلامية المزاولة العمل الإعلامي من هذه الحقوق : حرية الرأي وحرية التعبير وحرية ملكية وسائل الاتصال وحرية المشاركة السياسية وحرية المجتمع وحرية مزاولة ملكية وسائل الاتصال وحرية المشاركة السياسية وحرية المجتمع وحرية مزاولة مهنة النشر والتوزيع بدون أذن مسبق للحصول على رخصة نظامية والحماية القانونية للإعلاميين . وحرية الصحفي في الحصول على المعلومات والاتصال بمصادرها ، ولذلك نجد ان الرسالتين السياسية في العالم المتقدم اشتملت على بنود كثيرة ضمنت هذه الحقوق للمواطن وصاغت سياستها الاعلامية في ضوئها.

احد عشر: السياسات الاتصالية والإعلامية في العالم العربي.

الاتصال السياسي منذ بدايته – في العشرينيات من القرن الماضي والذي كان يستخدم في الحملات الانتخابية والترويج لها عبر الوسائل المتاحة آنذاك – إلى الآن لم يختلف كثيرًا، فالعملية السياسية الانتخابية في وقتنا الحاضر مستمرة في التطور، حيث ظهر مصطلح ما يعرف بالاتصال السياسي الحديث، في بداية القرن العشرين كان الاتصال السياسي بين السياسيين و الافراد بسيطًا جدا ولا يختلف عما هو عليه الآن، خطابات سياسية، مهارات

اتصالية، ولوحات إعلانية، ما زالت هذه المهارات مطلوبة في وقتنا الحاضر والتي يطلق عليها المهارات التقليدية في الاتصال السياسي، غير أن الطبيعة الجديدة في الاتصال حتمت على السياسيين استخدام تقنيات ومهارات أكثر حداثة والتي منها استخدام وسائل الإعلام الجماهيرية ومواقع التواصل الاجتماعي والتي تحظى بالسرعة والفاعلية والتأثير السريع على المتلقي، مثلا عند ظهور الرئيس الأمريكي جون كندي على شاشة التلفزيون في عام ١٩٦٠ كان كافيًا لترشحه للرئاسة،الآن يتحتم على السياسيين الاستعانة بمواقع التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك، ونشر وتحديث تغريداتهم كل عشر دقائق، كما يتحتم عليهم الظهور في البرامج الاستعراضية الحوارية أو ما يعرف بـTV talk shows والذين يستطيعون من خلالها تذكير جمهورهم الانتخابي بأنهم بارعون في السياسة، واضحو الهدف، نبهاء في الرد، ومريحون أكثر من خصومهم.

في عالمنا العربي، بدأ الاتصال السياسي يتشكل مع ظهور وسائل الإعلام الجماهيرية (الصحافة، الراديو، والتلفزيون) في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، حيث وظف من قبل الزعماء والرؤساء، أن الاتصال السياسي دائماً مرتبط بالوسائل الإعلامية المتاحة في كل فترة، ففي العالم العربي ارتبط الاتصال السياسي بالنظم السلطوية وبالمؤسسات الإعلامية أو أن المؤسسات الإعلامية كانت تعيش تحث سلطوية النظم الحاكمة. والذي غلق الأفق السياسي، وتعثر المسار الديمقراطي، وازدياد الشعور بالإحباط في العديد من المجتمعات العربية، غير أنه في الآونة الأخيرة تغيرت بعض نماذج الاتصال بين الساسة والمنظومات الشعبية، بعدما خرجت بعض هذه المنظمات الشعبية عن الصمت ورفضت حتى الاندماج في الحراك السياسي للدولة وزادت من مطالبها عبر الإعلام الجديد والفضاء الإلكتروني.

الملاحظ هنا هو التراجع النسبي لدور الحكومات العربية في السيطرة على الاتصال السياسي، بينما بقيت السيطرة الواضحة على الإعلام التقليدي، بما فيها مرحلة القنوات الفضائية في منتصف التسعينيات، والتي كانت تخضع إلى السياسات السلطوية بطريقة غير مباشرة، من جهة أخرى، لعب الإعلام الاجتماعي الالكتروني دورًا مساعدًا في التعبئة والحشد والتواصل بين الأطراف المختلفة في توصيل الأخبار والمعلومات، وشكل نقطة تحول كبيرة في بنية الخطاب الإعلامي السياسي العربي وتطوره، ولا يمكن تجاهل دوره في تغيير مفاهيم الافراد والساسة.

اثنا عشر: تكنلوجيا الاتصال والتقنيات السياسية.

أدى الانتشار الواسع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى بروز مساحات جديدة لممارسة حرية التعبير والرأي العام والنقاش الحر والمشاركة الالكترونية فانتقلت بذلك المشاركة السياسية من الممارسة القائمة على الأساليب والوسائل التقليدية إلى الممارسة الحديثة معتمدة في ذلك على العديد من الوسائل التكنولوجية كالأنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي وغيرها ، وعليه نحاول من خلال هذه الورقة البحثية إبراز دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعزيز المشاركة السياسية وكذا الإجابة عن الإشكالية التالية : ما مدى مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعزيز المشاركة السياسية ؟

تتجّه الحكومات حول العالم أكثر فأكثر نحو الاعتماد على شبكة الإنترنت، إذ بدأت المملكة المتحدة في عام ٢٠١٣ حملة للتحوّل نحو الفضاء الرقمي، من خلال نقل بعض الخدمات، مثل دفع الضرائب أو التصويت، إلى شبكة الإنترنت، وصنفت المملكة المتحدة في المرتبة الأولى ضمن مؤشر تنمية الحكومات للخدمة الإلكترونية التابع للأمم المتحدة في العام الحالي، ووجد تقرير الأمم المتحدة أن "البلدان في المناطق كافة حول العالم تتبنى بشكل متزايد مسألة الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات من أجل تقديم خدماتها للمواطنين وزيادة مستوى الشفافية وإشراك الناس في عمليات صنع القرار".

وأشار تقرير نشره موقع "تِك كرنتش" المتخصص بالأمور التقنية، الأحد، إلى أن الولايات المتحدة الأميركية لم تظهر ضمن الدول العشر الأوائل في المؤشر، لكن فترة ولاية الرئيس، باراك أوباما، شهدت دفعة ملحوظة نحو تبني مبادئ الحكومة الإلكترونية، وساهمت في توفير الخدمات على شبكة الإنترنت قدر الإمكان.

ولفت التقرير إلى أن فكرة النظر إلى الحكومة كـ"خدمة" ليست جديدة تماماً، ووفرت شبكة الإنترنت للمواطنين أدوات عدة للتبليغ عن القضايا التي تعنيهم، بدءاً من الحفريات على الطرقات وصولاً إلى قضايا الفساد الكبرى، و رأى أن توفير الحكومة لخدماتها في المجال الرقمي ساهم في تحفيز المواطنين على أن يكونوا أكثر اجتماعية وأكثر إحساساً بالمسؤولية بدورهم، لكن التكنولوجيا تغير الطريقة التي يتصرفون بها بالمعنى السياسي للكلمة، وليس ضرورياً أن يكون

هذا التغيير نحو الأفضل، تغيرت طريقة تلقي المواطنين للأخبار على مرّ السنين، واختلفت الكيفية مع اعتمادهم على شبكة الإنترنت من أجل الحصول على هذه الأخبار، فبينما تحتفظ المطبوعات الورقية بمحرريها، تضخ المواقع الإخبارية مواد يمكن استهلاكها بطرق عدة، من خلال مواقع التواصل الاجتماعي أو التطبيقات.